

الفتنة الكبرى^(*)

مراجعة صلاح الدين الجورشي

«الفتنة الكبرى: الدين والسياسة في إسلام المرحلة التأسيسية»، هو عنوان آخر كتاب من تأليف د. هشام جعيط، صدر بالفرنسية عن دار غاليمار في أواخر ١٩٨٩. وبالرغم من مرور أكثر من سنتين على وجود الكتاب في الأسواق، فإنَّ القارئ العربي لا يزال يجهل القضايا التي أثارها جعيط صاحب «الشخصية العربية» و«أوروبا والإسلام» و«الكوفة». ولا يعلم ما إذا كانت المحاولة تكراراً لما ورد من معلومات وآراء تضمنتها الكتابات السابقة حول هذه الفترة الثرية والهامة من تاريخ الأمة والجماعة، أم أنَّ للمؤلف إضافات وتباينات تجعل من عمله مصدراً متكاملًا وعملاً إبداعياً؟

يقع البحث في ٤٢٠ صفحة من الحجم المتوسط. وينقسم إلى مقدمة وخمسة محاور تتلاحق حسب الترتيب التالي: «العصر التأسيسي» ثم «الفتنة كأزمة والتمزق الناتج عن عملية القتل»، «هيجان الفتنة وزمن الحرب»، «نزوع إلى السلم وتصلب وعناد». وأخيراً، «الصراع من أجل السلطة».

يعتبر جعيط أنَّ إسلام المرحلة التأسيسية مختلف كلياً عن «هذا الإسلام الكلاسيكي المعقد والمرتبط في المخيلة الجماعية بحضارة مزدهرة وثقافة عظيمة.

* مراجعة لكتاب هشام جعيط: الفتنة الكبرى، الصادر بباريس بالفرنسية بغاليمار عام ١٩٨٩. وترجم الكتاب أخيراً وصدر ببيروت بدار الطليعة ١٩٩١.

كان إسلاماً متواضعاً مادياً لكنه كان ثرياً بدلالاته المستقبلية». والمرحلة التأسيسية لا تتوقف عند العهد النبوي، بل هي تمتد زمنياً في ذهن جعيط لتشمل كامل فترة الفتنة الكبرى. ويرى في هذه الفترة الرحم الذي تمخضت في أحشائه كبرى الانقسامات التي شهدتها الإسلام، وكل التطورات تقريباً التي خضع لها الإسلام السياسي والإسلام الديني طيلة المرحلة الكلاسيكية. وهو ما يفسر تعلق المسلمين بتلك الحقبة الاستثنائية، بما في ذلك مسلمو اللحظة الراهنة الذين يسقطون عليها مجادلاتهم السياسية - الدينية في ضوء صدمة الحداثة، خاصة منذ إلغاء الخلافة العثمانية عام ١٩٢٤ وتردد الضمير الإسلامي بين مدافعين عن لائكية الدولة والداعين إلى أسلمتها. ولهذا حاول جعيط متابعة العلاقات التي قامت بين الدين والسياسة طيلة حلقات الفتنة الكبرى وعبر كامل فصول البحث، طارحاً السؤال التقليدي من جديد: هل كانت صراعاتٍ سياسية أم نزاعات دينية؟ وانتهى إلى موقفٍ لا يزال يروع اللائكيين، ويتمحور حول الاعتقاد بتداخل الدين والسياسي. يقول: «إن أمة تأسست على التبشير الديني، وعلى ظاهرة النبوة المتعالية على التاريخ، وعلى كتاب مقدس، من الطبيعي أن تكون مرجعيتها دينية، وأن يبدو لها كل شيء دينياً خاصة السياسة. فالديني هو الذي يغذي السياسي، ولكل زعيم تأويله الخاص للنصوص والوقائع».

وتبدأ الرحلة مع العصر التأسيسي، حيث يتوقف الباحث عند الموقع الاستراتيجي المتميز لمكة والذي رشحها للقيام بدور محوري في مستقبل الأحداث. ومن مكة ينتقل إلى قريش، ثم إلى قصي الذي جمع بين يديه الوظائف السياسية والدينية (السدانة ودار الندوة)، وأخيراً تقاسم الأدوار بين جناحي عبد الدار وعبد مناف، وهيمنة هذا الأخير الى درجة حوّلته إلى بيت قريش. وبعد أن يتعرض للجوانب المختلفة لخصوصيات الحياة المكية ينتهي إلى اعتبار أن «الدبلوماسية والتجارة والدين عوامل تساندت وتعاضدت لتضمن لمكة الأمن والسلام والرخاء والإشعاع، وتجعل منها في طليعة المنطقة بدون منازع».

يولد الرسول من صلب قصي وجناح عبد مناف، مما أهله ليكون أعرف

بالدين والسياسة من غيره. ومع حلول النبوة يلح جعيط على ضرورة الفصل بين المرحلتين المكية والمدنية. يرى في الأولى ولادة الدين الجديد كتطور روحي للتوحيد، ويرفض ما يؤكد المستشرقون من أنّ النبيّ كانت له أهداف سياسية خلال هذه المرحلة، وأنه كان يهدف إلى حكم مكة. إذ لا توجد سلطة حتى يفتكها. كما ينفي أي بعد سياسي في مقاومة القرشيين للدعوة التي لم تتعد - حسب اعتقاده - الدفاع عن إرثهم العقائدي القائم على الشرك، واحترام السلف والتمسك بما يعتبرونه تناسقاً واستمراريةً. أي أن المقاومة التي وجدها النبي هي مقاومة دينية وثقافية، ولا علاقة لها بالتجارة أو السياسة. وهو ما ينطبق أيضاً على خطابه الذي لم يخل من بُعد ثقافي إلا أنه كان دينياً بالدرجة الأولى، ولم يتضمن أي إجحاء سياسي. ويهاجم ادعاءات المستشرقين الذين تشبثوا إلى الآن بتفسير الظاهرة النبوية انطلاقاً من التحولات الاقتصادية والاجتماعية (منتجمري وواث) والسياسية (رودنسون وبتريشيا كرون). ويعتبر أنهم لا يزالون مقيدين بالإشكاليات الموروثة عن العصر الوسيط الغربي أو القرون الأولى من النهضة الأوروبية: هل كان محمد مخلصاً؟ وهل رسالته أصيلة؟ (انظر كتاب جعيط «أوروبا والإسلام»).

لقد تبين أن الإضافة النوعية للإسلام كانت في مجال استكمال نظرية التوحيد، ويكشف أن القرآن هو أكثر نصوص الديانات الموحدة وضوحاً وتماسكاً في بنائه الداخلي، وقدرته على اختزال التجربة والتاريخ الإنسانيين، مما جعله لدى المؤمنين وغير المؤمنين به من الكتب المقدسة الكبرى، فبقي يشق القرون المتلاحقة ويلهم كبار العقول الإسلامية بالتفاسير والآراء والتعليق التي لا تنفذ.

ثم حصلت الهجرة كمنعرج هام في مسار تشكل الإسلام. ويرى جعيط أن الدولة الإسلامية تشكلت عبر ثلاث مراحل. كانت الأولى مع لحظة الهجرة عندما طفت على السطح السلطة النبوية. ثم انطلقت المرحلة الثانية مع السنة الخامسة لتكتسب الدولة - تدريجياً - أبرز خصائصها. وأخيراً بعد وفاة الرسول ﷺ عندما أثبتت الدولة أنها قادرة - عبر اللجوء إلى العنف - على وضع حد لأي

انشقاق أو تمرد. لكنه يعتبر أن هذه الدولة قامت على الحرب، وأن معركة بدر و«الكيفية التي أديرت بها العملية من أولها إلى آخرها، تثبت بشكل قاطع نية النبي في إعلان حرب مستمرة على قريش». ومع «الخندق» تكون السلطة النبوية قد تحولت إلى دولة معتمدة في إثبات وجودها على الحرب. وبدا الرسول، وهو يحاصر مكة ويلغي معاهدة الحديبية، في هيئة القائد العسكري الغازي الذي لم تشهد الجزيرة العربية مثيلاً له. كما شهدت الستتان الفاصلتان بين استسلام مكة ووفاة النبي، توسعاً للسلطة الإسلامية التي عمّت كامل الجزيرة، وعودة نسبية إلى الصلابة الدينية بعد أسلمة الحج، وتثبيت فكرة غزو الشمال. وقامت وفود القبائل بتقديم شواهد الولاء والطاعة. لا يعني ذلك أن الجميع قد أعلن دخوله للإسلام، وإنما هو تعبير عن الخضوع السياسي الذي يعتبر في حد ذاته معجزة ويبقى بدون تفسير. «إذ كيف نعلل سلوك قبائل محاربة ومعترزة بنفسها، لم يسبق لها أن خضعت لأي سلطة، تغير مسلكها بشكل فجئي وتتنازل عن سيادتها بدون قتال؟». ويعقب على السؤال بقوله «ليس أمامنا سوى الاعتقاد بوجود احتياج فعلي للوحدة أو التوحيد، وإن السلطة الجديدة أيقظت هذا الأمل، وأن تفويضها الحكم إلى الله بصفته الحاكم الوحيد قد يسر عملية الخضوع والولاء، هذا بالإضافة إلى ما يتمتع به النظام من قدرة كافية على الضبط والسيطرة».

وبعد أن أثبتت الأوضاع داخل الجزيرة للدولة الجديدة بدأ التفكير في التوجه نحو الشمال، وإن كان جعيط يعتقد بأن السلطة النبوية قد استبطنت منذ تشكلها الأول فكرة غزو الخارج. لكنه يبرر هذا التوجه للغزو بعوامل اقتصادية أساساً حيث يقول «نظراً للفوضى التي سادت قطاع التجارة، واستحالة توافر غنائم جديدة داخل فضاء الجزيرة العربية، وضرورة استناد النظام إلى توسع مالي ملموس، كل ذلك جعل من الدولة الإسلامية دولة موجهة نحو الغزو. وبما أنها ولدت منذ اللحظة الأولى كدولة محاربة، فإن مسألة الغزو لم تكن مجرد حادث في مسارها، بل جزء من جوهرها وطبيعتها».

وهكذا توحدت الأمة بالدولة. إذ تتمثل وظيفة النبوة «في الجمع بين

الدينوي والمقدس . . ولولا النبوة لما توحد العرب وانتظموا، وبلغوا درجة من النهوض الأخلاقي، وبالتالي لما دخلوا التاريخ أصلاً. فكأن النبوة قدمت نفسها لتمنح العرب هويةً ووحدةً وقدرًا».

كادت النواة الصلبة التي أقامت الدولة ودافعت عن الرسالة أن تنقسم بعد وفاة النبي لولا إسراع أبي بكر وعمر إلى تغليب وحدة الجماعة وإعطاء الأولوية لمقاييس السبق في الإيمان والتضحية. وبمبايعة أبي بكر، تكون «أسرة النبي، سواء بمفهومها الضيق ممثلة في بني هاشم، أو في مفهومها الأوسع (عبد مناف)، قد تم إبعادها عن الخلافة». وقد شكلت حادثة السقيفة الإطار التاريخي لانفجار القضايا الكبرى التي ستشغل الجماعة الإسلامية وتمزقها: من هو الأحق بخلافة النبي؟ وما هي مقاييس ذلك؟ هل يصح أن تعطى الأولوية لآل البيت؟ وإذا جاز ذلك من هم آل البيت؟

ارتبطت خلافة أبي بكر بتحقيق مهمتين رئيسيتين. تمثلت الأولى في القضاء على ردة القبائل، ثم العمل ثانياً على فرض الإسلام بالقوة وبشكل نهائي على كامل تراب الجزيرة العربية، والتحول بعد ذلك إلى البدء بعمليات الغزو الخارجي.

وبانتهاء حروب الردة أنجزت دولة المدينة مشروع النبي عندما أظهرت قدرتها على ردع أي تمرد بالقوة، وأحدثت تطابقاً كلياً بين السلطة والأرض. كما أصبح الإسلام ديناً قومياً مرتبطاً كلياً بالأرض والمكان. وتوحيد الشعب وخضوعه لدين الدولة، انفتح الباب على مصراعيه لغزو العالم.

ويعتبر الغزو العربي أحد الأحداث الكبرى في التاريخ العالمي، ولولاه لبقى الإسلام ديناً ثانوياً محبوساً داخل الجزيرة العربية. ولا يقر جعيط الرأي القائل بأن الغزو العربي كان نتيجة انفجار الطاقة الحربية لدى القبائل الرحل. فقرش وقادتها العسكريون هم الذين قادوا المعارك. ويرى أن العامل الأساسي في الغزو هو تلك الآلة الحربية التي أسسها النبي وتجدد احتياجها للغنائم. أي أن هناك دوافع دينية وسياسية واقتصادية متشابكة جداً، تعمل جميعها على إقامة ودعم دولة امبراطورية. والجهاد لا يعني ايديولوجية ادخال الشعوب الأخرى إلى

الإسلام، وإنما فقط إقامة سلطة الله من خلال هيمنة العرب المسلمين. ثم لا يوجد عامل وحد العرب كما كان الحال مع الغزو. وبخاصة أن عمر ابن الخطاب انفتح على جميع العرب، متجاوزاً الماضي، ومعبئاً كل المسلمين في اتجاه تحقيق هدف مشترك.

يعتبر الخليفة عمر المهندس الأساسي لحركة الغزو، غير أن التراتبية التي أقامها في توزيع العطايا سيكون لها فيما بعد الأثر العميق في صلب توازنات المجتمع الإسلامي، عندما تطور النزاع تدريجياً بين الدولة والجيش.

القتل.. والفتنة

كان عمر خليفة يحسن ترويض الناس على الطاعة. وعندما شارف على الموت اقترح ستة من المهاجرين لاختيار الخليفة الجديد من بينهم. وبرز بوضوح كبير التنافس بين هاشم وبني أمية. ويبدو أن الصراع تمحور بين تيارين: تيار إسلامي متمسك بالشرعية. وتيار قرشي مدافع عن العصبيّة القبلية. وإن كان كلاهما له تأويله الخاص - داخل إطار الإسلام وقيمه - للعلاقات الدموية التي يستند كلاهما إليها.

اختارت الأغلبية عثمان، لأنه شخص مطمئن ويمثل رمز الاستمرارية، على عكس عليّ القادر على نحت منهجه الإسلامي الخاص وبالتالي فرض علاقات جديدة. لم يغير عثمان كثيراً من سياسة عمر خلال المرحلة الأولى من حكمه. حافظ على الغزو وعلى الهياكل الاجتماعية المتفاوتة. لكنه تميز بنزعة المتسامحة وتساهله الإداري، خلافاً لعمر الذي كان يُرهب مجتمعه بتعلقه بالعدل ومراقبته الشديدة للمال العام. سمح للصحابة بالتنقل والتجارة. يستدين ويدين من بيت المال دون ضبط ومتابعة. وبدأ نمط الحياة يتغير، وظهر الأثرياء الكبار. كان يؤمن بأيدولوجية «دعه يعمل، دعه يستثمر». ويعطي الأولوية لأقاربه في توزيع المناصب. وأدى ذلك إلى تراكم التناقض والنزاع بين أسلوب تنشيط روابط الدم، والعودة إلى مقاييس الجاهلية وقيام سلطة فردية من جهة، ومن جهة أخرى ولادة شعور إسلامي عام يتغذى من القرآن، ومغامرة الإسلام التاريخية،

وتقاليد الحكم في عهدي أبي بكر وعمر: «فإن الإسلام هو الذي تمرد على عثمان، والإسلام هو الذي سيقتله». وسياسة عثمان ليست إلا مقدمة لما سيضعه الأمويون من تحويل الخلافة والسلطة الإسلامية إلى صالح عائلة لم يَحْسُنْ إسلامها. وذلك نقيض ما صنعه عمر الذي جعل الدولة وهو يمسكها بيد من حديد، في خدمة الجماعة. حتى الغزو لم يجعنه في سبيل الدولة وإنما من أجل الإسلام والمسلمين.

صدرت الانتقادات الأولى لسياسة عثمان من داخل أوساط الصحابة، ومن أكثر الناس المعنيين سياسياً ودينياً بمصير الأمة. ولم يتردد عثمان في تأديب كل من أبي ذر وعبد الله بن مسعود وعمار بن ياسر. ثم شهدت الكوفة أول مظاهر التمرد على عثمان، وترسخت تدريجياً في أوساط القراء الذين سيتولد من صلبهم تيار الشيعة في ما بعد. ومن الصعب التسليم بأن الدافع إلى تمرد القراء هو إحساسهم بثناء الأشراف على حسابهم بعد توزيع أراضي الصوافي. وإنما هي ثورة وانفجار ضد الهيمنة القرشية، وضد تلك القراءة التي ترى في مغامرة الإسلام التاريخي تطوراً سياسياً لقبيلة قريش! ومن رحم هذا الطرح ستتخمر تدريجياً الأيديولوجيا الخارجية. استغل القراء غياب الوالي سعيد بن العاص، وانتخبوا أبا موسى الأشعري والياً عليهم وفرضوا على عثمان القبول به. لكن الغضب قد اتسعت رقعته، وانتقل بالخصوص إلى مصر والمدينة.

يتحدث القراء باسم القرآن الذي يغذي هويتهم ويحدد ثقافتهم السياسية. أي أن «تدخلاً مكثفاً من القرآن في التاريخ بدأ يتحقق. وان كان من المفارقات «أن القرآن يبقى صامتاً ولا تعقيب له على حكم الرجال». أما المآخذ على سياسة عثمان فلا علاقة لها بالقرآن، وإنما تقاس بالتجربة التاريخية للرسول وخليفته. وإنما يسمح لهم القرآن فقط بنفي مفهوم الدولة في حد ذاتها، وبشكل نهائي.

تجمعت حول مركز الخلافة أقلية نشيطة وعازمة على فرض إرادتها على نظام غير قادر على الدفاع عن نفسه في عقر داره. وهو أمر يجيلنا إلى هيكلية هذه السلطة وطبيعة علاقاتها مع مجتمع يتشكل من محاربين - مؤمنين. لكن، وبالرغم

من تشنج الثوار، إلا أننا نكاد نجزم بأن هدفهم لم يكن قتل عثمان ولا حتى عزله، وإنما الضغط عليه للاعتراف بأخطائه ومن ثم تغيير سياسته. ولهذا دامت مرحلة المفاوضات والوساطة ثلاثين يوماً. ثم استمرت المرحلة الثانية - بعد العلم بأن عثمان تراجع في وعده - أربعين يوماً من الحصار.

وبعد أن كادت الاعتبارات المبدئية تتغلب، وتتمكن الأمة من إرجاع حاكمها إلى الحق مع احترام ذاته ومشروعيتها، مكثفةً بسماع خطاب مؤثر ووعد بإصلاح الممارسة السياسية، إذا بالسياسي يتدخل في آخر لحظة معتمداً على آلياته الخاصة (موازنين القوى، الحيل، التراجع في العهود، تهجين التمرد، ارادة القوة). وهكذا تمسك عثمان بسلطته رافضاً إفراغها من محتواها، ناظراً إليها باعتبارها منحةً إلهية. في تلك اللحظة تخلى الصحابة عن عثمان، وتركوه يواجه مصيره وحده بدون حماية جديدة.

قتل الخليفة في حالة يأس. ولا يتجاوز عدد الذين قتلوه أربعة أنفار. أي أن الاغتيال كان فردياً ولم يكن جماعياً. وبذلك بدأت الفتنة التي شارفت على الهدم الشامل للأمة.

عن الدلالات المحتملة التي قد تكون وراء عملية القتل، يذكر جعيط على سبيل المثال والتساؤل: التعبير عن حصول تنازع بين الدين والدولة، بين الامبراطورية والديمقراطية، بين أول شكل من أشكال الملكية ومفهوم غامض لسيادة الأمة؟. الأكيد أن السلطة في عهد عثمان طغت عليها النزعة الاحتكارية، وإن كان وجود الصحابة ساعد كثيراً على عدم تشخيصها. ولا تمثل «انحرافات» عثمان شيئاً كثيراً إذا قورنت بالاستبداد الذي سيعم في المراحل اللاحقة. والمسألة التي لا تزال مطروحة: هل ضيع الإسلام فرصة مع عمر ليؤسس توجهاً واضحاً نحو العدالة وصيغةً من «الديمقراطية» الدائمة، أم أن الضرورات السياسية ومقتضيات بناء الإمبراطوريات يؤدي حتماً إلى الملكية السلطوية ثم الاستبدادية؟ في الحالة الأولى يكون عثمان قد أهمل وصيةً ثمينة. وفي الحالة الثانية يكون سبباً لأمرٍ لا مفر منه.

زمن الحرب

رغم أن الإمبراطورية كانت شاسعة، إلا أن الذي قتل لم يكن ملكاً ولا امبراطوراً، وإنما هو قائد الأمة الإسلامية. وبما أن المرحلة التاريخية والمجتمع والقيم الفاعلة والسلطة ذاتها محاطة بهالة الدين، وبما أن الدين هو أحد الكائنات المقدسة في التاريخ، يتحرك عبر الدهور والقرون، بل هو يستهدف ما وراء التاريخ نفسه، فإن قتل عثمان سيقى جرحاً ينزف إلى الأبد. إن ميته ليست فقط ميته تاريخية بالمعنى المسطح للكلمة مثل اغتيال جول سيزار تبقى فاعلة مدة قرنٍ أو قرنين في التاريخ السياسي للإمبراطورية. وإنما ستكون أيضاً متبوعة بتداعيات دينية عميقة مسترسلة عبر القرون إلى يوم الناس هذا. وما انقسام الإسلام إلى سنة وشيعة إلا صدقاً لذلك الحدث البعيد.

يرفض جعيط تبسيط الظواهر التاريخية، ومحاولات اختزال التمزقات المنجرة عن الفتنة في مجرد طموحات فردية من أجل الحكم والنفوذ تحت غطاء الابن. حتى معاوية وعمرو بن العاص اللذين قدمتها الصورة التاريخية العربية مدعومةً باستشراقٍ معادٍ للإسلام، في مظهر رجلين طموحين، تملكتهما الرغبة السياسية، فلجأ إلى الدهاء والمناورة، لم يكونا فاقدين للإحساس الديني. إن الدافع الديني مركزي ومحوري لفهم ما حدث، وأي إبعاد أو عدم إدراك للحجم الكبير الذي يحتله هذا العامل هو تشويه للمرحلة، وإفراغ للأحداث من مضامينها وطمس لمحركاتها الأساسية. إن السياسي هو الذي خضع للديني وليس العكس. والصراعات التي تفجرت كانت دينية في الأساس لأن النبي أسس أمةً انطلاقاً من خطاب تبشيري مستوحى من الله. وكل ما له علاقة بالأمة وبوحدتها وبمبصرها يصبح دينياً بالضرورة، بما في ذلك مؤسسة الخلافة. وإذا كان الإمام - الخليفة ليست له سلطة دينية، فإنه مع ذلك يتمتع بشرعية دينية. والضمير الإسلامي هو الذي اعتبر المشكل الأول والأخير - بعد البعد الميتافيزيقي المتحور حول الذات الإلهية - خصائص الإمامة وشرعية الإمام. لهذا، عندما قتل عثمان ثار الجدل حول مدى مشروعية عملية القتل، وهو جدل مرتبط بدوره بفكرة وحدة الأمة.

وجد علي بن أبي طالب نفسه منذ اللحظة الأولى رهينة الثائرين . لكنه كان مشغولاً بإعادة تجميع أطراف جسم الأمة، وتحقيق استمراريتها من خلال الانفتاح على القوى الاجتماعية الجديدة والأكثر اعتدالاً، والأقل تورطاً في القتل ممثلةً في الأشر وأصدقائه . غير أن الأصوات التي ارتفعت مطالبةً بفتح تحقيق ومعاقبة القتلة جاءت لتؤكد أن ما تم يصعب تجاوزه، بل يستحيل نسيانه . لم يكن شخص عليّ في الميزان، وإنما هي حالة القلق التي سيطرت على الضمير الإسلامي وجعلت بعض كبار الصحابة يرفضون مبايعة علي، ثم مهدت لاشتعال الحرب الأهلية . انقسمت البصرة على نفسها . وهو ما حصل أيضاً في مصر . ورفضت الشام استقبال الوالي الذي عينه عليّ . منذ البداية كان وضع ابن أبي طالب هشاً وغير مريح .

انطلقت بداية المعارضة من داخل مكة . لم يكن موقف عائشة مؤامرةً موجهةً ضد علي، ولا تندرج ضمن حركة عصيان على خلافته، إنما كان تعبيراً عن رغبة في إظهار الحق وإحقاق العدل . جعيط لا ينفي تصفية الحسابات، والتطلعات المشحونة بالرغبات والمطامح السياسية لدى جميع «أبطال» الفتنة، لكنه يبقى متمسكاً بالخلفيات العقائدية وبالآثار الأخلاقية والروحية للرسالة على سلوكيات الجيل الإسلامي الأول . ولهذا يقر بأن عائشة وطلحة والزبير كانوا يريدون الإصلاح من وجهة نظرهم . لم يطالبوا علي بالتخلي عن السلطة ولم يطعنوا في شرعيته . وإنما طالبوا بإقامة الحد على قتلة عثمان أو تسليمهم ليقصوا منهم .

عندما اختار علي الكوفة كانت لاختياره آثاره العميقة على مستقبل الأمة . لقد تحولت الكوفة إلى معقل الشيعة . ثم بانتقاله إليها خرجت مؤسسة الخلافة نهائياً من الجزيرة . لقد كانت الكوفة سيفاً ذا حدين . كان على رأسها واليه أبو موسى الأشعري الذي نظر للحياة ودعا منذ اللحظات الأولى إلى الاعتزال حتى لا تقوم فتنة تأكل الأخضر واليابس . وهو موقف سيكون له الأثر الكبير على المستقبل السياسي لعلي .

جماعة علي لم تكن متجانسة . وكلما تطورت الأحداث وتعمقت برزت

التناقضات على السطح وأضعفت من إمكانيات نجاح علي في إثبات شرعيته. وبالرغم من أن عائشة وطلحة والزبير رفعوا شعار الإصلاح وفق قراءتهم للنصوص القرآنية وتحليلهم للحدث السياسي إلا أن الفتنة قد أنعشت بشكل واسع مظاهر الحمية الجاهلية. غير أنه في ذلك الظرف يستبعد جداً أن تجد من يقاتل وهو يشك في عدالة قضيته. لهذا كانت المعادلة صعبة أرهقت المسلمين وهم يجدون أنفسهم محشورين بين رمزين: زوجة الرسول من جهة، ومن جهة أخرى ابن عمه. ومع ذلك تقاتلت المدينتان المتجاورتان (الكوفة والبصرة) من أجل الإسلام ذاته!

تقع معركة الجمل، ويقتل طلحة والزبير، ليمركز القتال في مرحلة ثانية حول عائشة والجمل. وهنا تحول الجمل إلى رمز أثار الحمية وتساقطت أرواح كثيرة، ولم يتوقف القتال إلا بعد الإجهاز على الجمل وتبخر الرمز.

ما أن أُغمدت السيوف حتى بدا عليّ حزيناً. وحاول مرة أخرى تضميد جراح الأمة. أبّن قتلاه وقتلى خصومه وترحم عليهم وبكاهم بحرارة. وقد أخذت عليه الخوارج ذلك فيما بعد، لأنه لم يكفر خصومه، منع الخط من شأنهم. ولم يسمح بنهب أو بأسر. وصنع مع أهل البصرة ما صنعه الرسول مع أهل مكة يوم فتحها؛ إذ قال لهم: اذهبوا فأنتم الطلقاء! ثم اتجهت الإرادة لقتال معاوية. رغم أن العثمانيين كانوا في أماكن عديدة. والعثماني لا يعني بالضرورة الولاء للعائلة الأموية.

إن ظروف الغزوهي التي ساعدت كثيراً على اكتساب معاوية قوة وحضوراً. فمعاوية ليس كفوئاً كعلي في مجال المكانة والأفضلية. لكن بقاءه حوالي عشرين سنة على رأس ولاية الشام جعله محصناً وماسكاً إقليمياً ومغلماً ومتجانساً. وتصوره كتب السير على أنه: صبور، ذكي، على حنكة سياسية، رجل فعل ومعتدل، ويعمل وفق مراحل. إلا أنه الرجل الأول الذي قرر السير إلى آخر الشوط في الفتنة.

عندما كان علي مشغولاً بإعادة تنظيم وهيكله العراق، كان معاوية يفكر في غزو مصر أو تحييدها. لا يعني ذلك أن معاوية أذكى سياسياً من علي الذي غالباً

ما تقدمه كتب السير في صورة الرجل المحدود في مجال التخطيط والمناورة السياسية مقابل خصم في قمة الدهاء. وبذلك يقدم الصراع على أنه بين التقوى والمثالية من جهة، والسياسة والحنكة والمكيايلية من جهة ثانية. بينما تثبت الوقائع أن علياً أكثر قدرةً في المجال السياسي، وأن معاوية أقل حساً في مجال الرصد الاستراتيجي مما قيل عنه. كل ما في الأمر أن تجربة علي محدودة بالحقبة التاريخية للنسوة ولم تتجاوز فضاء الحجاز، وفي أقصى الحالات الإطار الجغرافي العربي. بينما وجد معاوية نفسه يشارك طيلة عشرين سنة في تنظيم الإمبراطورية. ووجوده على حدود العدو البيزنطي أثرى تجربته الحربية والدبلوماسية، وولد لديه حذراً متواصلاً. ومن هنا اتجه تفكيره إلى مصر.

كان معاوية يحكم القبضة على أهل الشام بذكاء ودهاء واغراء فكانت كلمته هي النافذة. في حين كان علي يجتهد لجمع طاقات وقوى متنافرة إلى حد ما، بنوع من الشورى والتوفيق بين مختلف التوجهات والمصالح (القراء، الأشراف، أهل الكوفة، أهل البصرة..). وما يلفت حقاً في شخصية علي هو قدرته المدهشة على إعادة تجميع الرجال وتعبئتهم رغم المحن والآلام والجروح العميقة، وتوحيد الأمة بعد تشتت لتحقيق الاستمرارية. والذي يساعده على امتصاص النزاعات هيئته وحضوره الكارزمائي وتعلقه الشديد بالعدل والمساواة وإيمانه بالأمة. هذه الأمة التي، وإن وحدها الإسلام، إلا أنها بقيت غير متجانسة إلى حد كبير، وتلك ثغرة من ثغرات الإسلام الأول.

كانت معركة صفين أفضع المعارك التي تحشد فيها العرب للاقتتل فيما بينهم: سبعون ألف محارب من كل جهة. وهي أيضاً من المعارك التي طغت عليها في اللحظات الحرجة حمية الجاهلية. ولو استمرت دون توقف لأهلك بعضهم بعضاً.

ولادة الخوارج وآثار التحكيم

وُجّهت الدعوة إلى التحكيم، فاستشار علي قيادات الجيش، وخضع لرأي الأغلبية. لم يحصل انشقاق فيما يتعلق بوقف القتال ولم يكن هناك ضغط قوي

من القراء. كان هناك شعور صادق وقوي من علي لتحقيق السلام والعودة إلى القرآن.

رفضت النواة الصلبة للقراء اختيار الحكمين. واعتبر الحكم واضحاً في كتاب الله. ومن هذه النقطة بدأ الانشقاق داخل جيش علي. ثم تبين أن علياً فهم كل شيء بعد أسبوعٍ فقط من توقف المعارك.

أسس المحكّمة الأوائل (لا حكم إلا الله) خطاباً متجانساً ومغريباً. وتكشف أطروحاتهم مدى هيمنة الديني على السياسي، إلى درجة اعتبار كل «خطأ» سياسي بمثابة الانحراف عن القرآن. وهو ما انتهى بهم في آخر المطاف إلى التورط في إرهاب أعمى يتعارض حتى مع المفهوم الشامل للأمة الإسلامية المنظمة.

حاورهم علي انطلاقاً من مقدماتهم النظرية، وبين لهم أن القرآن لا يتكلم، وإنما ينطق به الرجال. وتفيد بعض الروايات أنه تمكن من اقناع عدد هام منهم، حيث انخفض العدد من ١٢ ألف إلى ٣ أو ٤ آلاف قاتلهم في النهروان.

أما عن الحلبة الوحيدة للتحكيم التي انعقدت بحضور أربعمئة شخص من كل جهة، فقد كانت لغير صالح علي. حيث جنح أبو موسى الأشعري إلى عزل علي ومعاوية، واقترح عبد الله بن عمر أو إحالة الأمر إلى الشورى حرصاً منه على إنهاء أسباب الفتنة والحرب. ورغم أن عمرو بن العاص لم يستجب وتمسك بموقفه، وانفض الاجتماع دون الوصول إلى حل، إلا أن مجرد التخلي عن علي وعدم الدفاع عن مشروعيته من قبل ممثله تعتبر ضربة سياسية موجعة.

مع ذلك، فإن مجرد التفكير في صيغة التحكيم يمثل دليلاً على قدرة هذه الأمة الشابة على تحريك مخزونها الثقافي - في أبعاده الأنتروبولوجية والسياسية والدينية - من أجل بلورة اجابات جديدة على أوضاع متجددة. وفي ذلك إذكاء لطاقة العقل والذكاء في مجالي السياسة والحرب. فالتحكيم لم يكن سوى مسألة شكلية تبرز إيقاف المعارك والحفاظ على وحدة الأمة الكامنة ومصالحها العليا.

سعى علي بكل الطرق لإرجاع الخوارج إلى صف الجماعة عن طريق الاقتناع واصدار عفو عام، ومطالبتهم بتسليم بعض الذين ارتكبوا جرائم فظيعة، وعندما اصروا قضى عليهم في النهروان. وهكذا دارت الأيام، فإذا بقتلة عثمان يُقتلون بيد علي!، وإذا بعلي يضطر إلى تصفية أنصاره! تلك مأساة الخليفة الرابع، لأنه اختار الكوفة والعراق منطلقاً لنضاله من أجل الحفاظ على سلطته. والعراق يختلف عن الشام. الثانية بدون تاريخ حقيقي وتنعدم فيها الأيديولوجيا، بينما العراق ليستبطن أهم التطورات والتحويلات التي ستطبع تاريخ الإسلام. وقد صدق المستشرق فلهاوزن عندما اعتبر أن «تاريخ الإسلام في القرن الأول هو تاريخ العراق».

ربما كانت معركة النهروان هي الضربة القاضية لسلطة علي. لقد خلفت مع أحداث أخرى مضاعفات وفجرت الجبهة الداخلية لعلي. ومنذ ذلك الوقت لم تعد له سلطة فعلية على أتباعه، وآل وضعه إلى الانجراف والأسى والشكوى.

ورغم أن وضعه قد شارف الانهيار الكامل، فقد تمكن الرجل بفضل ارادته الحديدية من إعادة تشكيل قوته عبر جيل جديد من الأشراف، تعلقوا بشخصه وآمنوا بشرعية قضيته. وبفضلهم تمكن من القيام بحركة تعبئة داخل العراق حتى نظم جيشاً يتركب من أكثر من خمسين ألف رجل، توجه به لمنازلة معاوية مرة أخرى. وهذا يعني أنه في لحظة مقتل علي كانت سلطته متماسكة على عكس ما يدعيه الكثيرون. فعلي تمكن من استعادة موقعه القتالي، ولولا عملية الاغتيال لخاض معركة أخرى لا تقل أهمية عن صفين.

ليس معاوية هو قاتل علي، ولا صلة له بما تم. انما ذهب علي ضحية الآلية الأيديولوجية للفتنة - الانشقاق. جاءته الضربة من الخوارج، وإن كانت حيثيات الاغتيال تجعل منه أقرب إلى العمل الفردي.

هكذا قتل ثالث خليفة على التوالي. وهو ما جعل بعض العصرانيين اللائكيين يثيرون مسألة التعارض القائم بين مثالية مرحلة الإسلام الأولى لدى المسلمين وبين ظواهر العنف لدى الأجيال الإسلامية الأولى. وهو إشكال

مطروح بطريقة سيئة. لأن المؤرخ يعلم أن الإسلام قد نظم وهذب العنف العربي، وأخضعه لخدمة الله والدولة والامبراطورية التي كانت في طريقها للتشكل. وتعتبر الإمبريالية الإسلامية أقل فتكاً وقتلاً من غيرها. فهي تحمي السكان المدنيين، وتقبل الاستسلام بدون سفك الدماء. وذلك بالرغم من أن مئات الآلاف من الرجال يقيمون في الأمصار ويحملون السلاح، ودون أن تترتب فوضى على ذلك. لم يرو لنا التاريخ عن قادة عسكريين تم قتلهم من قبل رجالهم، أو عمليات نهب واسعة النطاق، حتى الفتنة نفسها سيرها زعماء باسم مبادئ وأفكار ولم تكن مجرد انفجار أهوج. إن فقدان الخليفة لحرس خاص يجمونه دليل على قربهم من رجاله ومن الشعب، «وهي ظاهرة نوه بها هيغل عندما ذكر بأن امرأة من العامة في إمكانها أن تخاطب الخليفة كما تخاطب أي شخص من الناس». ولهذا انتهت مسؤولياتهم بقتل مفاجيء وعنيف نظراً لبطامة الدولة ومحدودية السلطة.

في خاتمة الدراسة يعتبر جعيط أن هناك ثلاث شخصيات لعلي بن أبي طالب. علي المؤمن، وعلي الأسطورة، وعلي الشخصية التاريخية. وبالتالي لم ينته علي بموته. وإنما استمر حاضراً وغاضباً ومقاوماً حتى قوضت الدولة الأموية بعد تسعين عاماً من قيامها. تابع ذلك انطلاقاً من الخلفيات والنصوص التي أخضعت للتأويلات (على رأسها حديث الغدير) والتي شكلت الأرضية الدينية والأيدولوجية لنشأة الشيعة.

نما علي في الأذهان حتى خارج الإطار الشيعي، وأضيفت على شخصيته ميزات دينية وأخلاقية وثقافية، تم تغليبها على الجوانب السياسية. فكأن السياسي يجب أن يبعد ويخلي المكان للديني في حالات السمو والتجلي التاريخي. وهكذا خلفت الفتنة وراءها ثلاث قوى: اسلام راديكالي وعنيف مثله القراء. واسلام تاريخي ويستند الى الشرعية ممثلاً في علي بن أبي طالب. واسلام سياسي وارشراطي مشخفاً في معاوية. فالفتنة وان انتهت كنزاع مسلح، فإنها استمرت تفعل فعلها البطيء في الضمائر. وهي تختلف عن فتن أخرى كثيرة حصلت في التاريخ الإسلامي الأول، لأنها كانت حالة ولادة مفتوحة على

المستقبل . وإذا كان قيام الإسلام قد شكّل حسب تعبير هيغل «ثورة الشرق» فإن الفتنة الكبرى كانت بمثابة الثورة داخل الثورة، غدت الفعل الإسلامي وكانت حدثاً متميزاً في تاريخ الإسلام.